حقق بنك الشارقة أداءً قياسياً حيث بلغ صافي الربح ٧٢٩ مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها ٨٩٪ للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥

أعلن بنك الشارقة ("البنك") اليوم عن نتائجه المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. ويقدم تقرير مناقشة وتحليل الإدارة التالي نظرة عامة على الأداء المالي الرئيسي للبنك.

ارتفع صافي أرباح البنك بمقدار ٣٤٤ مليون درهم إماراتي أو٨٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مقارنةً بالعام السابق.

بلغ الربح قبل الضريبة ٨٠٣ مليون درهم إماراتي، وهو تحسن ملحوظ مقارنة بـ ٤١٦ مليون درهم إماراتي. ويعود هذا النمو إلى الزيادات الكبيرة في صافي إيرادات الفوائد، الإيرادات من العقارات والإستثمارات، الرسوم والعمولات، والإدارة الفعّالة لمخاطر الائتمان.

النقاط الرئيسية

الربح/(الخسارة) قبل الضريبة (مليون درهم إماراتي)

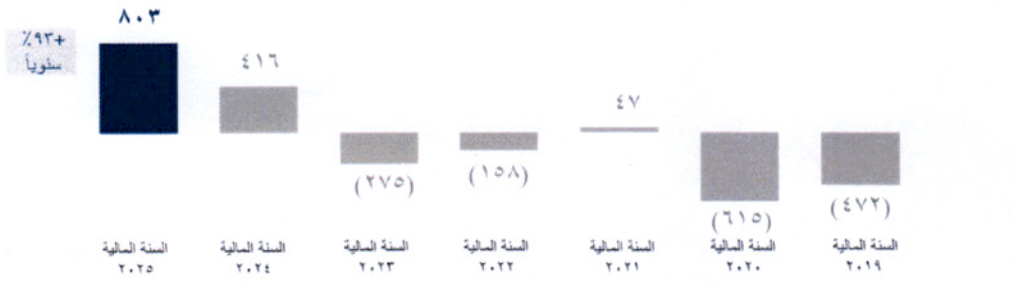

صافي الربح

٧٢٩ مليون درهم

⬆ +٨٩٪ سنوياً

الإيرادات التشغيلية

١,١٤٧ مليون درهم

⬆ +٥٨٪ سنوياً

مجموع الموجودات

٤٨,٤ مليار درهم

⬆ +١١٪ سنوياً

⬆ ١,٦٪ السنة المالية ٢٠٢٤: ١,٢٪ **صافي هامش الفائدة**	⬇ ٢٥,٧٪ السنة المالية ٢٠٢٤: ٣٦,٦٪ **نسبة التكلفة إلى الدخل**	⬆ ١,٥٪ السنة المالية ٢٠٢٤: ٠,٩٪ **العائد على الموجودات**	⬆ ١٥,٧٪ السنة المالية ٢٠٢٤: ١٠,١٪ **العائد على حقوق الملكية**
⬆ ٥,٩٪ السنة المالية ٢٠٢٤: ٤,٢٪ **نسبة القروض الغير عاملة** (صافي الخسائر الائتمانية والضمانات)	⬆ ٣٠,٤ مليار درهم السنة المالية ٢٠٢٤: ٢٤,٣ مليار درهم **قروض وسلفيات، بالصافي**	⬆ ٩٦,٦٪ السنة المالية ٢٠٢٤: ٨١,٨ ٪ **نسبة القروض إلى الودائع**	⬆ ١٦,٩٪ السنة المالية ٢٠٢٤: ١٥,٣٪ **مجموع نسبة رأس المال**

نظرة عامة على الأداء المالي

- بلغ **الربح قبل الضريبة** ٨٠٣ مليون درهم إماراتي مقارنة بربح قدره ٤١٦ مليون درهم إماراتي في العام السابق. وقد ساهم النمو القوي في الميزانية العمومية، إلى جانب زيادة النشاط التجاري ونمو الإيرادات المتنوعة، في دفع الأداء المالي للبنك.
- بلغ **صافي الربح** ٧٢٩ مليون درهم إماراتي، مما يعكس زيادة ملحوظة مقارنة بـ ٣٨٥ مليون درهم إماراتي في العام السابق.
- ارتفع **ربح السهم** إلى ٠,٢٤ درهم إماراتي للسهم مقارنةً بـ ٠,١٣ درهم إماراتي للسهم في العام السابق، مدعوماً بارتفاع الربحية خلال العام.
- إرتفع **صافي إيرادات الفوائد** بنسبة ٥٨,١٪ إلى ٦٧٨ مليون درهم إماراتي مقارنة بـ ٤٢٩ مليون درهم إماراتي في العام السابق، نتيجة للنمو الملحوظ في القروض وإستثمارات الدخل الثابت إلى جانب انخفاض تكلفة التمويل.
- ارتفعت **الإيرادات من غير الفوائد** بنسبة ٥٧,٤٪ لتصل إلى ٤٦٩ مليون درهم إماراتي مقارنة بـ ٢٩٨ مليون درهم إماراتي في العام السابق. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى زيادة صافي إيرادات الرسوم والعمولات، وإرتفاع العائد على العقارات والاستثمارات، وتحسُّن أرباح صرف العملات الأجنبية.
- إرتفعت **الإيرادات التشغيلية** إلى ١,١٤٧ مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها ٥٧,٨٪ مقارنة بالعام السابق، ويعود هذا الإرتفاع بشكل أساسي إلى زيادة صافي إيرادات الفوائد.
- تحسنت نسبة **التكلفة إلى الدخل** بشكل ملحوظ لتصل إلى ٢٥,٧٪ مقارنةً بـ ٣٦,٦٪ في العام السابق، مما يعكس النمو القوي في الإيرادات التشغيلية واستمرار الانضباط في التكاليف.
- إرتفع **إجمالي الموجودات** بنسبة ١١,٠٪ ليصل إلى ٤٨,٤ مليار درهم إماراتي، ويعود هذا الإرتفاع إلى نمو التمويل.
- ارتفع **صافي القروض والسلفيات** بنسبة ٢٥,٣٪ ليصل إلى ٣٠,٤ مليار درهم إماراتي، مما يسلط الضوء على مكاسب الحصة السوقية في القطاعات الرئيسية والإغلاق الناجح لصفقات بارزة في مجال الخدمات المصرفية للشركات.
- نمت **ودائع العملاء** بنسبة ٦,١٪ لتصل إلى ٣١,٥ مليار درهم إماراتي.
- بلغ **إجمالي حقوق الملكية** ٤,٦ مليار درهم إماراتي، بزيادة قدرها ٢١,١٪، مدعومة بشكل أساسي بنمو الأرباح.
- إرتفعت **نسبة رأس المال** الإجمالي بمقدار ١٦٠ نقطة أساس لتصل إلى ١٦,٩٪ من ١٥,٣٪ في العام السابق.

ملخص مالي

أبرز بنود بيان الأرباح أوالخسائر

درهم إماراتي (مليون)	السنة المالية ٢٠٢٥	السنة المالية ٢٠٢٤	التغيّر
صافي إيرادات الفوائد	٦٧٨	٤٢٩	٪٥٨,١
الإيرادات من غير الفوائد	٤٦٩	٢٩٨	٪٥٧,٤
الإيرادات التشغيلية	**١,١٤٧**	**٧٢٧**	**٪٥٧,٨**
صافي خسارة الانخفاض في قيمة الموجودات المالية	(٥٠)	(٤٤)	٪١١,٩
صافي الإيرادات التشغيلية	**١,٠٩٧**	**٦٨٢**	**٪٦٠,٨**
مصاريف إدارية وعمومية	(٢٩٤)	(٢٦٦)	٪١٠,٧
الربح قبل الضريبة	**٨٠٣**	**٤١٦**	**٪٩٢,٨**
مصروف ضريبة الدخل	(٧٤)	(٣٢)	٪١٣٣,٧
صافي الربح للسنة	**٧٢٩**	**٣٨٥**	**٪٨٩,٤**

مؤشرات الربحية الرئيسية

	السنة المالية ٢٠٢٥	السنة المالية ٢٠٢٤	التغيّر
صافي هامش الفائدة	٪١,٦	٪١,٢	٤٠ نقطة أساس
نسبة التكلفة إلى الدخل	٪٢٥,٧	٪٣٦,٦	(١,٠٩٠ نقطة أساس)
عائد على حقوق الملكية	٪١٥,٧	٪١٠,١	٥٦٠ نقطة أساس
عائد على الموجودات	٪١,٥	٪٠,٩	٦٠ نقطة أساس

أبرز بنود المركز المالي

درهم إماراتي (مليار)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	التغيّر
مجموع الموجودات	٤٨,٤	٤٣,٦	٪١١,٠
قروض وسلفيات، بالصافي	٣٠,٤	٢٤,٣	٪٢٥,٣
أوراق مالية استثمارية، بالصافي	١٠,٩	١٠,١	٪٨,٠
ودائع العملاء	٣١,٥	٢٩,٧	٪٦,١
مجموع حقوق الملكية	٤,٦	٣,٨	٪٢١,١
الارتباطات والمطلوبات المحتملة	٣,١	٢,٦	٪٢٠,٩

مؤشرات المركز المالي الرئيسية

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	التغيّر
نسبة القروض الغير عاملة (صافي الخسائر الائتمانية والضمانات)	٪٥,٩	٪٤,٢	١٧٠ نقطة أساس
نسبة تغطية القروض الغير عاملة	٪٦٤,٩	٪٨٤,٩	(٢,٠٠٠ نقطة أساس)
نسبة القروض والسلفيات إلى ودائع العملاء	٪٩٦,٦	٪٨١,٨	١,٤٨٠نقطة أساس
مجموع نسبة رأس المال	٪١٦,٩	٪١٥,٣	١٦٠ نقطة أساس
نسبة الشقّ الأوّل من رأس المال	٪١٥,٧	٪١٤,١	١٦٠ نقطة أساس
نسبة الأسهم العادية في الشقّ الأوّل لرأس المال	٪١٥,٧	٪١٤,١	١٦٠نقطة أساس

سمو الشيخ محمد بن سعود القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الشارقة، قال:

«حقق بنك الشارقة أداءً مالياً قوياً خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، مسجلاً تحسناً ملحوظاً في مختلف المؤشرات المالية والتشغيلية الرئيسية، وهو ما يعكس متانة التوجه الاستراتيجي للبنك وفعالية منظومة الحوكمة التي يعتمدها، إلى جانب مرونة نموذج أعماله.

ويمثل هذا الأداء محطة مهمة في مسيرة التحول التي يشهدها البنك. فبعد النجاح الذي تحقق في عام ٢٠٢٤، واصل البنك خلال عام ٢٠٢٥ تعزيز زخمه الإيجابي، مدفوعاً بنمو قوي في الإيرادات التشغيلية، وتوسع مستمر في الميزانية العمومية، وتحسن واضح في مؤشرات الربحية، فضلاً عن الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية.

كما تعكس هذه النتائج نجاح استراتيجية البنك في تنويع مصادر الدخل وتعزيز استدامة الإيرادات، مع الاستمرار في اتباع نهج حصيف ومنضبط في إدارة المخاطر. وقد أسهم تعزيز قاعدة حقوق المساهمين في دعم متانة المركز المالي للبنك، بما يهيئه لمواصلة النمو وتحقيق قيمة مستدامة خلال المرحلة المقبلة.

وبالنظر إلى المستقبل، يظل مجلس الإدارة ملتزماً بمواصلة تحقيق نمو متوازن ومستدام، وترسيخ أعلى معايير الحوكمة، والإسهام الفاعل في دعم مسيرة التنمية الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ونحن على ثقة بقدرة البنك على مواصلة تحقيق نتائج قوية وتوفير قيمة طويلة الأجل.»

وقال السيد محمد خديري، الرئيس التنفيذي لبنك الشارقة:

«يُعد عام ٢٠٢٥ عاماً تحولياً لبنك الشارقة، حيث سجل البنك صافي أرباح بلغ ٧٢٩ مليون درهم إماراتي، مع ارتفاع العائد على حقوق المساهمين إلى ١٥,٧٪، محققاً بذلك أقوى أداء مالي في تاريخ البنك.

وجاءت هذه النتائج مدفوعة بنمو قوي في الإيرادات، حيث ارتفع صافي دخل الفوائد بنسبة ٥٨٪، فيما سجل الدخل من غير الفوائد نمواً بنسبة ٥٧٪. وبالتوازي مع ذلك، أسهمت الإدارة المنضبطة للتكاليف في تحقيق نسبة تكلفة إلى دخل بلغت ٢٥,٧٪، وهي من بين المستويات الأكثر تنافسية في القطاع المصرفي. كما حقق البنك نمواً قوياً في محفظة القروض بنسبة ٢٥,٣٪، ما يعكس توسعاً مستمراً في أنشطته المصرفية الأساسية.

إن تحقيق ما يقارب ضعف أرباح العام السابق يؤكد نجاح استراتيجية إعادة التموضع التي اعتمدها البنك، ويبرهن على قدرتنا على تحويل التوجهات الاستراتيجية إلى نتائج مالية ملموسة ومستدامة. وخلال العام الماضي، ركزنا على تعزيز أسس البنك، ورفع الكفاءة التشغيلية، وبناء منصة أعمال مرنة وقابلة للتوسع تدعم النمو المستدام على المدى الطويل.

ومع دخولنا عام ٢٠٢٦، سنواصل التركيز على تسريع النمو في أنشطة الإقراض وأسواق رأس المال، وتعزيز تجربة العملاء، وترسيخ مكانة بنك الشارقة كشريك مصرفي موثوق يخلق قيمة مستدامة لمساهميه وجميع أصحاب المصلحة.»

محمد خديري
الرئيس التنفيذي